

تأثير مقررات لجنة بازل 1-2-3 على إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية

يحياوي وفاء - جامعة البليدة 2

ملخص:

تتعرض المصارف بشكل عام للعديد من المخاطر بحيث يتوجب عليها اتخاذ مختلف التدابير والإجراءات الملائمة لإدارتها وضبطها، وكنتيجة لتزايد الأزمات المالية في العديد من الدول وما رافقها من انهيار لمؤسسات مصرفية كبيرة، جاءت مقررات لجنة بازل 1، 2، و3، لايجاد حلول لها، بحيث شكلت الاخيرة تطورا كبيرا في مجال الرقابة المصرفية.

كون المصارف الإسلامية اصبحت جزءا مهما من النظام المصرفي لدى العديد من الدول، ونظرا لما يكتنف نشاطها من مخاطر كغيرها من المصارف، فقد اهتمت بتطبيق هذه المقررات وتطويعها وخصوصياتها في ادارتها للمخاطر.

ونحن من خلال هذا البحث سنحاول دراسة وتحليل تأثير هذه المقررات على ادارة المخاطر في المصارف الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية، النظام المصرفي، المخاطر المصرفية، ادارة المخاطر، لجنة بازل.

Résumé :

La plupart des banques sont exposées à plusieurs risques, c'est pour cette raison, elles doivent prendre de diverses mesures et procédures pour leurs bonne conduite. Et suite aux crises financières croissantes qui ont touché plusieurs pays, résultant l'effondrement de grandes institutions bancaires, et pour trouver les solutions à ces crises, le comité de Bâle à fait sortir les Accords 1, 2 et 3, cette dernière qui a constitué un grand progrès en matière du control bancaire. Et les banques islamiques comme toutes les banques doivent prendre des mesures strictes pour contrôler ses opérations et gérer les risques rencontrés lors de son activité, ont adoptés les accords de Bâle. Et notre étude vise à étudier l'impact de l'adoption des accords de bale sur la gestion des risques dans les banques islamiques.

Les mots clés: Les banques islamiques, le système bancaire, les risques bancaires, la gestion des risques, le Comité de Bâle.

مقدمة:

تواجه البنوك بشكل عام العديد من المخاطر التي يزداد مستواها مع تزايد حجمها وانتشارها الجغرافي، والمصارف الإسلامية باعتبارها جزءا من النظام المصرفي في العديد من الدول ليست بمنأى عن هذه المخاطر.

نظرا لما تشكله المخاطر من تهديد على النظام المصرفي والمالي في العالم، كان لزاما البحث في ايجاد حلول لها، فتم التوصل الى مجموعة من القواعد والنظم الاحترازية الدولية التي تسعى الى تحديد هذه المخاطر وقياسها للقضاء او التخفيف من آثارها.

بالنسبة للبنوك الاسلامية فقد حاولت قدر الامكان الاستفادة من هذه القواعد والنظم في ادارتها لتلك المخاطر التي تشترك فيها مع البنوك التقليدية.

1) تعريف المصارف الاسلامية :

هناك عدة تعريفات للمصارف الاسلامية، فعرفت اتفاقية إنشاء الإتحاد الدولي للمصارف الإسلامية على أنها المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء¹، كما يعرف المصرف الإسلامي كذلك على أنه مؤسسة مصرفية تعمل على تجميع فوائض التوازن لدى الأشخاص، سواء طبيعيين أو اعتباريين، وتوجيهها في أوجه استثمارات إنمائية لصالح الفرد والجماعة، و ذلك طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها الأساسية.²

ومنه يمكننا تعريف المصرف الإسلامي على انه مؤسسة مالية مصرفية، تقوم بتجميع الأموال وتوظيفها ملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية، من خلال تقديمها البديل عن الفوائد الربوية المتمثل في التشارك في الربح والخسارة.

2) ماهية ادارة المخاطر المصرفية :

لقد كان أول ظهور لمصطلح ادارة المخاطر في مجلة هارفرد بيسنس ريفيو سنة 1956، وكانت البنوك من أولى المؤسسات التي مارست هذا النشاط أي ادارة المخاطر.

1-2) تعريف الخطر:

الخطر هو شيء مصاحب لأي عمل سواء قام به شخص أو مؤسسة وذلك لعدم القدرة على الغاء عدم التأكد من أي نشاط كان.

والخطر لغة هو: "المجازفة والإشراف على الهلكة".³

ينشأ الخطر عندما يكون هناك احتمال لأكثر من نتيجة والمحصلة النهائية غير معروفة.⁴

2-2) تعريف الخطر المصرفي :

هو حالة عدم التأكد في استرجاع رؤوس الاموال المقرضة، أو تحصيل ارباح مستقبلية متوقعة".⁵

3-2) تعريف ادارة الخطر المصرفي :

يمكن تعريف ادارة الخطر المصرفي على انها: "مختلف التدابير والإجراءات التي تقوم بها ادارة المصرف بهدف السيطرة على مختلف المخاطر التي قد تشكل تهديدا لنجاح المصرف، من خلال اكتشاف المخاطر وقياسها وتحليلها لتجنبها أو تحويلها".

(3) مقررات لجنة بازل 1 وتأثيرها على ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية :

مع تزايد حدة الأزمات المالية التي أصبحت تصيب الأنظمة المالية والمصرفية العالمية بشكل دوري تقريبا، برزت أهمية وضرورة وجود إدارة المخاطر. حيث أثارت هذه الأزمات المصرفية اهتمام الاقتصاديين والمصرفيين على المستوى الدولي، خاصة المؤسسات المالية الدولية وبالضبط بنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي، وكذا مسؤولي الدول الصناعية الكبرى، وعليه تم انشاء لجنة بازل سنة 1974 من محافظي البنوك المركزية لهذه الدول برئاسة كوك محافظ بنك إنجلترا في مدينة بال بسويسرا، لذلك سميت اللجنة بلجنة بال أو بازل أو لجنة كوك.⁶

3-1) مقررات لجنة بازل 1 :

قامت لجنة بازل بتقسيم دول العالم إلى مجموعتين وذلك من حيث أوزان المخاطرة الائتمانية؛ دول متدنية المخاطر وتضم مجموعتين فرعيتين هما: المجموعة الأولى وتضم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، يضاف إلى ذلك دولتان هما: سويسرا والمملكة العربية السعودية، والمجموعة الفرعية الثانية هي الدول التي قامت بعقد بعض الترتيبات الافتراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي وهي: أستراليا، النرويج، النمسا، البرتغال، نيوزيلندا، فلندا، إسليندا، الدانمارك، اليونان وتركيا، وقد قامت اللجنة بتعديل ذلك المفهوم خلال جويلية 1994 وذلك باستبعاد أي دولة من هذه المجموعة لمدة 5 سنوات إذا ما قامت بإعادة جدولة دينها العام الخارجي، أما بالنسبة للدول مرتفعة المخاطر فهي تشمل كل دول العالم ما عدا الدول التي أشير إليها في المجموعة السابقة.⁷

قامت لجنة بازل كذلك بوضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول، فقسمتها الى خمس فئات من خلال أوزان خمسة وهي: الصفر، 10%، 20%، 50%، 100%. يمكن توضيح ما سبق من خلال الجدول التالي:

تأثير مقررات لجنة بازل 1-2-3 على إدارة المخاطر في المصارف الاسلامية

جدول رقم (1): الموجودات وأوزانها حسب مقررات اتفاقية بازل 1

الوزن	الموجودات
صفر %	<p>أولاً : موجودات لا تحمل مخاطر .</p> <p>1- النقود</p> <p>2- المطلوبات من الحكومة والبنك المركزي بالعملة المحلية</p> <p>3- مطلوبات أخرى من دول OCDE وبنوكها المركزية</p> <p>4- مطلوبات معززة بضمانات نقدية أو ضمانات من حكومات OCDE</p>
صفر أو 10 أو 20 أو 50 % بحسب تقدير السلطة	<p>ثانياً : موجودات متوسطة المخاطر</p> <p>1- مطلوبات من مؤسسات القطاع العام المحلية والقروض المضمونة من قبلها (باستثناء الحكومة المركزية)</p> <p>2- مطلوبات من مصارف مرخصة في دول OCDE أو قروض مضمونة من قبلها</p> <p>3- المطلوبات من مصارف التنمية الدولية والإقليمية</p> <p>4- مطلوبات من مؤسسات القطاع العام لحكومات OCDE أو قروض مضمونة من قبلها</p> <p>5- مطلوبات أو قروض مضمونة من مصارف خارج دول OCDE وبقي على استحقاقها أقل من سنة</p> <p>6- قروض تم تسنيدها بالكامل لعقارات لأغراض السكن والتأجير</p>
100 %	<p>ثالثاً : موجودات عالية المخاطر</p> <p>1- مطلوبات من القطاع الخاص</p> <p>2- مطلوبات من مصارف خارج دول OCDE وبقي على استحقاقها أكثر من سنة</p> <p>3- مطلوبات من الحكومات المركزية لدول غير OCDE (ما لم تكن بالعملة المحلية)</p> <p>4- مطلوبات من شركات تابعة للقطاع العام</p> <p>5- الموجودات الثابتة مثل المباني والآلات</p> <p>6- العقارات والاستثمارات الأخرى</p> <p>7- الأدوات الرأسمالية الصادرة من قبل مصارف أخرى</p> <p>8- الموجودات الأخرى</p>

المصدر: الطيب لحيلج، كفاية رأس المال المصرفي على ضوء توصيات لجنة بال، الملتقى الوطني حول الإصلاح

المصرفي في الجزائر، جامعة جيجل، 2005، ص19.

تأثير مقررات لجنة بازل 1-2-3 على إدارة المخاطر في المصارف الاسلامية

تم تقسيم رأس المال وفق اتفاقية بال 1 إلى مجموعتين هما :

أ. رأس المال الأساسي: ويمثل الشريحة الأولى ويشمل حقوق المساهمين (رأس المال المدفوع) والاحتياطيات المعلنة (الاحتياطيات العامة والاحتياطيات القانونية والأرباح غير الموزعة أو المحتجزة).

ب. رأس المال المساند: ويمثل الشريحة الثانية وتشمل على احتياطيات إعادة تقييم الموجودات والمخصصات العامة والاحتياطيات غير المعلنة وأدوات رأس المال الهجينة (دين + حق ملكية) والديون طويلة الأجل من الدرجة الثانية.

ويشترط أن لا يزيد مبلغ رأس المال المساند عن 100% من مبلغ رأس المال الأساسي.

وهكذا فإن معدّل كفاية رأس المال حسب مقرّرات لجنة بازل 1 كما يلي :

$$\leq 8 \frac{\text{رأس المال (الشريحة 1 + الشريحة 2)}}{\text{مجموعة التعهدات والالتزامات بطريقة مرجحة الخطر}}$$

نتيجة لتزايد المخاطر المصرفية وكذلك الانتقادات التي وجهت لبازل 1، قامت اللجنة بإجراء تعديل جوهري على هذه الاتفاقية، حيث اضافت اللجنة في عام 1996 أهمية احتفاظ المصارف برأس مال يغطي مخاطر السوق، وسمي هذا التعديل ببازل 1.5.⁸

3-2) تأثير مقررات بازل 1 على ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية :

البنوك الإسلامية غير بعيدة عن معايير الرقابة الدولية، لأنها جزء من النظام المصرفي في الكثير من الدول، ولكن تطبيقها ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار الفروقات الجوهرية الموجودة ما بينها وبين البنوك التقليدية.

كما هو الحال في البنوك التقليدية، فإن أصول البنوك الإسلامية تقسم إلى بنود الميزانية وبنود خارج الميزانية، وهي تختلف من حيث درجة المخاطرة التي تحملها وهي:⁹

أ. بنود الميزانية : تتمثل هذه الأصول في تلك الأنشطة التي يمارسها البنك الإسلامي ويضمنها في ميزانيته العمومية، أخذاً بعين الاعتبار لدرجة المخاطر المرتبطة بكل أصل يمكن تصنيفها إلى:

1. الصيغ القائمة على أساس تقاسم الربح والخسارة هي أصول مرتفعة المخاطر ، ويعطى لها وزن

ترجيحي قدره 100%، مثل: المضاربة، المشاركة، والاستثمار الحقيقي... الخ.

2. الصيغ القائمة على أساس عائد ثابت، يتم التفريق ما بين حالتين:

- إذا كانت غير مرتبطة برهن أو ضمان فهي مرتفعة المخاطر ويعطى لها وزن ترجيحي قدره

100%؛

تأثير مقررات لجنة بازل 1-2-3 على إدارة المخاطر في المصارف الاسلامية

- إذا كانت مرتبطة برهن أو ضمان سواء كان عقاري أو غيره فيعطى لها وزن ترجيحي قدره 50%.
- فيما يخص باقي أنشطة البنك الإسلامي يطبق عليها نفس المعاملات الموجودة في اتفاقية بازل 1.
- ب. البنود خارج الميزانية : وهي تلك الأنشطة التي تمارسها البنوك الإسلامية وتسجلها خارج ميزانيتها العمومية كخطابات الضمان والأوراق التجارية المقبولة وغيرها من الأصول، تخضع لنفس المعاملة الواردة في اتفاقية بازل 1، لأنها في واقع ممارستها لا تختلف عما هو موجود في البنوك التقليدية ما عدا عدم أخذ الفوائد.
- ج- المشتقات المالية : رغم استخدامها على نطاق واسع من قبل البنوك التقليدية، ما زال الجدل يدور حول مدى مشروعية استعمالها من طرف البنوك الإسلامية.

4) مقررات لجنة بازل 2 وتأثيرها على إدارة المخاطر في المصارف الاسلامية :

نظرا للانتقادات الكثيرة التي تعرضت لها اتفاقية بال 1، وبسبب تأثر القطاعات المصرفية بالأزمات التي حدثت في التسعينيات، كل هذا دفع اللجنة الى دراسة أسباب هذه الانتقادات والأزمات التي حدثت والتي تبين انها ناتجة عن ضعف قدرة المصارف على ادارة المخاطر التي تتعرض لها، وضعف الرقابة الداخلية والخارجية من قبل البنوك المركزية.

وخرجت اللجنة في نهاية هذه الدراسة الى ضرورة تحديث معيار بال 1 وتطويره، فنتج معيار جديد والذي عرف باتفاقية بال 2 في 16 جانفي 2001، وبدأ حيز التطبيق في عام 2005.

4-1) مقررات لجنة بازل 2 :

مع إضافة مخاطر التشغيل فقد تغيير مقام نسبة كفاية رأس المال وعلية يتم احتساب معدل كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل 2 كما يلي :

رأس المال

مخاطر الائتمان+مخاطر السوق+مخاطر التشغيل

والجدول التالي يوضح الأسس الجديدة التي تقوم عليها الاتفاقية.

تأثير مقررات لجنة بازل 1-2-3 على إدارة المخاطر في المصارف الاسلامية

جدول رقم (2): الداعم الأساسية للمقررات اتفاقيه بال 2

الدعمه الأولى	الدعمه الثانيه	الدعمه الثالثه
<p>متطلبات الحد الأدنى:</p> <p>- لا تغيير في المعدل المتمثل 8%، وكذلك لا تغيير جوهري في احتساب متطلبات رأس المال تجاه مخاطر السوق.</p> <p>- تغيير كبير في أساليب احتساب المتطلبات تجاه المخاطر الائتمانية، كما تم اضافة متطلبات تجاه المخاطر التشغيلية.</p> <p>- بالنسبة للمخاطر الائتمانية، هناك ثلاثة أساليب مختلفة لاحتساب الحد الأدنى وهو الأسلوب المعياري وأسلوب التقييم الداخلي الأساسي وأسلوب التقييم الداخلي المتقدم.</p> <p>- وهناك حوافز للمصارف لاستخدام أساليب التقييم الداخلي، إلا أن ذلك يتطلب تواجد أنظمة رقابية فعالة، وكفاءة كبيرة في جميع البيانات والمعلومات وإدارة المخاطر</p> <p>- بالنسبة للمخاطر التشغيلية هناك ثلاث أساليب في احتساب متطلبات الحد الأدنى لرأس المال، وهي أسلوب المؤشر الأساسي، والأسلوب المعياري، وأسلوب القياس المتقدم، ويتم الاختيار وفقا لشروط ومعايير معينة.</p>	<p>عمليات المراجعة الداخلية:</p> <p>أربعة مبادئ رئيسية:</p> <p>- يتوجب على المصارف امتلاك أساليب لتقييم الكفاءة الكلية لرأس المال وفقا لحجم المخاطر وأن تتطلب أيضا استراتيجية للمحافظة على مستويات رأس المال المطلوبة.</p> <p>- يتوجب على الجهة الرقابية مراجعة أساليب تقييم كفاية رأس المال لدى المصارف الخاضعة لها، واتخاذ الاجراءات المناسبة عند قناعتها بعدم كفاية رأس المال الموجود.</p> <p>- يتعين على الجهة الرقابية أن تتوقع احتفاظ المصارف بزيادة في رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب، وأن تمتلك هذه الجهة القدرة على إلزامهم بذلك.</p> <p>- يتعين على الجهة الرقابية التدخل، في وقت مبكر لمنع انخفاض أو تراجع رأس المال عن المستوى المطلوب، واتخاذ اجراءات سريعة في حال عدم المحافظة على هذا المستوى.</p> <p>- هناك اهتمام في عمليات المراجعة الرقابية بصورة رئيسية، بمخاطر التركيز ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الرهونات.</p>	<p>انضباط السوق:</p> <p>- يعمل انضباط السوق على تشجيع سلامة المصارف وكفايتها من خلال التأكيد على تعزيز الشفافية.</p> <p>- هناك افصاح أساسي وافصاح مكمل لجعل انضباط السوق أكثر فعالية ويشمل الافصاح أربعة نواحي رئيسية، وهي: نطاق التطبيق، وتكوين رأس المال، وعمليات تقييم وإدارة المخاط، بالاضافة إلى كفاية رأس المال.</p>

المصدر: صندوق النقد العربي، الملامح الأساسية لاتفاقية بازل 2 والدول النامية، أبو ظبي، 2004، ص18.

4-2) تأثيرا مقررات بازل 2 على ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية :

نظراً لنوعية المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية يمكن القول أن مقام نسبة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية تتكون من نفس أنواع المخاطر التي حددتها لجنة بازل 2، وهي المخاطر الائتمانية والمخاطر السوقية والمخاطر التشغيلية، إلا أن الأهمية النسبية لها ستختلف عن البنوك التقليدية، تبعاً لطبيعة نشاط البنك الإسلامي والأدوات المالية التي يستثمر بها. بالنسبة للبنوك الإسلامية فهذه الاتفاقية تشكل عبأ كبيراً عليها وفي نفس الوقت فهي تحمل لها العديد من الفرص¹⁰:

أ- **الانعكاسات السلبية :** تعتبر هذه الاتفاقية تحد كبيراً للبنوك الإسلامية وذلك راجع للأسباب التالية:

- صغر حجم رؤوس أموالها ومحدودية نشاطها؛
- انخفاض ربحية البنوك الإسلامية لاحتجاز نسب متزايدة منها للمخصصات؛
- وقوع أغلب البنوك الإسلامية في الدول ذات المخاطر المرتفعة، مما يحول دون انتقال رؤوس الأموال الخارجية إليها، ويصعب حصولها على التمويل الخارجي؛
- افتقار أغلبها للإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتقدير مخاطرها؛
- تزايد من السيولة غير الموظفة لديها، مما يؤثر سلباً على نشاطها وربحيتها؛
- عدم إلزامية الصيغة المعدة من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية، يؤدي إلى اختلاف طريقة حسابها من بنك إلى آخر مما يجعل مصداقية النسب المحسوبة على المحك ويحول دون استخدامها للمقارنة الموضوعية فيما بينها؛
- تعزز دور السلطات الرقابية على البنوك الإسلامية، مما قد يخلق لها مشاكل مع بنوكها المركزية، خاصة في بيئات الأعمال التي لا يوجد فيها قانون خاص للبنوك الإسلامية منفصل عن قانون البنوك التقليدية.

ب- **الانعكاسات الايجابية :**

و تتمثل أهم ايجابيات هذه الاتفاقية بالنسبة للبنوك الاسلامية في:

- تدفعها إلى بذل جهود إضافية للالتزام بها، ومنه تحسين الجوانب الفنية وتعزيز ثقافة إدارة المخاطر بها؛
- تؤمن لها حماية أفضل من الخسائر أو أية تأثيرات سلبية لنقص السيولة؛
- تمكنها من تعزيز قدراتها التنافسية؛
- تعطىها حرية أكبر في تحديد المخاطر المتنوعة التي تواجهها؛

- تشجيع ثقافة الإفصاح ونشر المعلومات التي تهم المتعاملون معها.

5) مقررات لجنة بازل 3 وتأثيرها على ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية :

أعلنت الجهة الرقابية للجنة بال للرقابة البنكية بتاريخ 10 سبتمبر 2010 على إصلاحات جديدة للقطاع البنكي، أطلق عليها بال 3.

تلزم اتفاقية بال 3 البنوك بتحسين انفسها جيدا من الأزمات دون ضرورة اللجوء للحكومة أو الى البنوك المركزية، وذلك من خلال زيادة متطلبات رأس المال ورفع جودته، مما يمكنها من الصمود أمام التقلبات الاقتصادية المختلفة.

1-5) مقررات لجنة بازل 3 :

ترتكز الاتفاقية على مجموعة من المرتكزات هي:¹¹

أ. إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز يعرف باسم (رأس مال أساسي) وهو من المستوى الأول، ويتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل 4,5% على الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة عن النسبة الحالية والمقدرة ب2% وفق اتفاقية بازل2.

ب. تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادل 2,5% من الأصول، أي أن البنوك يجب أن تزيد كمية رأس المال الممتاز الذي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى ثلاث أضعاف ليبلغ نسبة 7% وفي حالة انخفاض نسبة الأموال الاحتياطية عن 7% يمكن للسلطات المالية أن تفرض قيوداً على توزيع البنوك للأرباح على المساهمين أو منح المكافآت المالية لموظفيهم، ورغم الصرامة في المعايير الجديدة إلا أن المدة الزمنية لتطبيق هذه المعايير والتي قد تصل إلى عام 2019 جعلت البنوك تتنفس الصعداء.

ج. وبموجب الاتفاقية الجديدة ستحتفظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين صفر و 2.5% من رأس المال الأساسي (حقوق المساهمين)، مع توافر حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لدى البنوك وذلك لضمان عدم تأثرها بأداء دورها في منح الائتمان والاستثمار جنباً إلى جنب، مع توافر نسب محددة من السيولة لضمان قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء.

د. رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي الحالي من 4% إلى 6% وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال، ومن المفترض أن يبدأ العمل تدريجياً بهذه الإجراءات اعتباراً من يناير عام 2013 وصولاً إلى بداية العمل بها في عام 2015 وتنفيذها بشكل نهائي في عام 2019.

هـ. متطلبات أعلى من رأس المال وجودة رأس المال: إن النقطة المحورية للإصلاح المقترح هي زيادة نسبة كفاية رأس المال من 8 % حالياً إلى 10.5 % وتركز الإصلاحات المقترحة أيضاً على جودة رأس المال إذ أنها تتطلب قدراً أكبر من رأس المال المكون من حقوق المساهمين في إجمالي رأس مال البنك.

و. تشمل هذه الحزمة من الإصلاحات أيضاً اعتماد مقاييس جديدة بخصوص السيولة لا زالت تستوجب الحصول على الموافقة من طرف قادة دول مجموعة العشرين، حيث سيتعين على البنوك تقديم أدوات أكبر للسيولة، مكونة بشكل أساسي من أصول عالية السيولة مثل السندات. وقد اقترحت الاتفاقية الجديدة اعتماد نسبتين في الوفاء بمتطلبات السيولة :

- الأولى للمدى القصير وتُعرف بنسبة تغطية السيولة، وتُحسب بنسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك إلى حجم 30 يوماً من التدفقات النقدية لديه، ويجب أن لا تقل عن 100%، وذلك لمواجهة احتياجاته من السيولة ذاتياً.

- الثانية وتعرف بنسبة صافي التمويل المستقر لقياس السيولة البنوية في المدى المتوسط والطويل، والهدف منها توفير موارد سيولة مستقرة للبنك، وتحسب بنسبة مصادر التمويل لدى البنك (المطلوبات وحقوق الملكية) إلى استخدامات هذه المصادر (الأصول) ، ويجب أن لا تقل عن 100%.

وقد أضاف بازل 3 معيار جديد وهو الرافعة المالية، و تمثل الأصول داخل وخارج الميزانية بدون اخذ المخاطر بعين الاعتبار إلى رأس المال من الشريحة الأولى، وهذه النسبة يجب أن لا تقل عن 3%.

حتى تتمكن البنوك من مواكبة هذه الزيادة الكبيرة في رؤوس أموالها، فهي تحتاج لفترة من الوقت، وعليه فقد منحتها اللجنة فرصة الى غاية 2019 لتطبيق ماجاء فيها، وهذا من خلال مرحلتين، الاولى بدأت في 2013 وتستمر حتى سنة 2015، بحيث ترفع نسبة احتياطياتها بأربعة فاصل خمسة بالمائة، ومن ثمة ترفعها بنسبة اضافية أخرى هي اثنين فاصل خمسة بالمائة سنة 2019.

5-2) تأثير مقررات لجنة بازل 3 على ادارة المخاطر في المصارف الإسلامية :

يمكن ابراز مدى تأثر النظام المصرفي الإسلامي بما ورد في مقررات اتفاقية بال 3 في النقاط التالية الذكر:¹²

- بالرغم أن الاتفاقية الجديدة رفعت من الحد الأدنى للرأسمال الاحتياطي، إلا أن هذا لم يشكل عائقا بالنسبة للبنوك الإسلامية، بحيث ان العديد منها سجل نسباً تناهز 20 بالمائة، وهذا على عكس البنوك التقليدية؛

تأثير مقررات لجنة بازل 1-2-3 على إدارة المخاطر في المصارف الاسلامية

- بينت الأزمة الأخيرة هشاشة البنوك التقليدية، بحيث لم تتمكن هذه الأخيرة من استعمال رؤوس أموالها لامتناس المخاطر، وهذا على عكس البنوك الاسلامية التي لا تعتمد على أدوات الدين بل تعتمد على مساهمات ودائع الاستثمار مما جعلها في منى عن أخطار الأزمة؛
- إن من الأسباب الرئيسية للأزمة هي استعمال أساليب جديدة لاستبدال الديون كالتوريق، وهذا ما لم تستخدمه البنوك الإسلامية؛

مما لا شك فيه ان البنوك الاسلامية ستستفيد كثيرا من هذه الاجراءات الاحترازية الجديدة لأنها أثبتت أنها يمكن أن تطبقها بكل سهولة، و أن هذه الاجراءات لا تعيق تماما أي وجه من أوجه التعامل البنكي الاسلامي نظرا لأنها تمتلك فائض سيولة مرتفعة، كما انها تصبح أكثر تنافسية في محيط يفرض التعامل بكل شفافية.

خاتمة :

تتعرض المصارف بشكل عام للعديد من المخاطر، التي تزداد حدة لدى المصارف الاسلامية نظرا لعدم توافق أدوات ادارتها مع مبادئها التي تعتمد على احكام الدين الاسلامي في مختلف تعاملاتها.
حاولت لجنة بازل ايجاد حلول لمختلف المشاكل التي تعاني منها المصارف التقليدية، من خلال مقرراتها الثلاث والتي وجدت المصارف الاسلامية صعوبات متفاوتة في تطبيقها.

حيث لقيت اتفاقية بازل الاولى العديد من الانتقادات بسبب عجزها عن حماية البنوك من الازمات الاقتصادية التي حدثت في التسعينات، ورغم انها كانت أول خطوة نحو قيام البنوك بالاحتفاظ برؤوس اموال وفقا لحجم المخاطر التي تتوقعها، فهي لم تغطي كل المخاطر حيث اقتصر الأمر على ادارة المخاطر الائتمانية، لتصدر مقررات بازل الثانية بتغطية بقية مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.

الهوامش والمراجع :

¹ صباح شنايت، المصارف الإسلامية و تحديات العولمة المالية، الملتقى الدولي الثاني حول "الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية"، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، من 5 إلى 6 ماي 2009، ص3.

² محمد الشراوي، البنوك الإسلامية تنطلق من أنشطتها وليس من تجميع الأموال، مقال منشور على الرابط:

تاريخ الإطلاع: [com.http://www.kantakji.com/fikh/files/banks/interview](http://www.kantakji.com/fikh/files/banks/interview)

2012/04/27

³ محمد رواس قلعة جي، حامد صادق قنيبي، معجم لغة الفقهاء، دار النفائس، الاردن، الطبعة الثانية، 1988، ص197.

⁴ Jorion Phillipe and Sarkis J Khoury, Financial Risk Management Domestic and International dimensions, Blackwell Publishers, Cambridge, Massachusetts, 1996,p2.

⁵ Anne Marie Percie du Sert, Risque et contrôle de risque, Economica, Paris, 1999,p 25.

⁶ www.BIS.org 2013/4/12

⁷ مفتاح صالح، رحال فاطمة، تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي الاسلامي، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الاسلامي (النمو والعدالة والاستقرار من منظور اسلامي)، 9-10 سبتمبر 2013، اسطنبول-تركيا، الصفحة غير مذكورة.

⁸ سامي يوسف كمال محمد، بازل ومدى ملائمتها للتطبيق في المصارف الاسلامية، ص4، مقال منشور على الرابط التالي:

<http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2013/07/8>

⁹ مفتاح صالح، رحال فاطمة، مرجع سابق، الصفحة غير مذكورة.

¹⁰ مفتاح صالح، رحال فاطمة، مرجع سابق، الصفحة غير مذكورة.

¹¹ مفتاح صالح، رحال فاطمة، مرجع سابق، الصفحة غير مذكورة.

¹² محمد بن بوزيان، بن حدو فؤاد، وعبد الحق بن عمر، البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة -واقع وآفاق تطبيق لمقررات بازل 3، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي -النمو المستدام والتنمية الإسلامية الشاملة من منظور إسلامي، 19-21 ديسمبر 2011، الدوحة - قطر، ص 35-36.